

الخصائص الديموغرافية للأحداث الجانحين في محافظة المثنى للمدة من 2008-2017

(دراسة في جغرافية الجريمة)

فلاح حسن جواد الجياشي

عباس عبد الحسن كاظم العيداني*

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات المقالة

الملخص

تاريخ المقالة:

الاستلام: 2017/1/1

تاريخ التعديل: 2017/1/1

قبول النشر: 2018 / 1/23

متوفر على النت: 2018/12/26

الكلمات المفتاحية :

الخصائص الديموغرافية

الأحداث الجانحين

جغرافية الجريمة

للتراكيب الديموغرافية للجناة دور كبير في معرفة الخصائص النوعية والعمرية بالإضافة لذلك يمكن التعرف على الخصائص الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمستويات التعليمية ، والتراكيب البيئة للجناة يتم من خلالها التعرف على الخصائص التي يتميز بها الجناة والتي تميزهم عن غيرهم من الأشخاص الاسوياء كما يسموهم علماء الأجرام . إذ تعد دراسة التراكيب الديموغرافية للجناة من المؤشرات الهامة التي يبحث عنها الجغرافي في دراسات الجريمة لأنها تعكس مدى الارتباط الحاصل بين المتغيرات البيئية الجغرافية والجريمة وارتباط ظاهرة الانحراف بالعديد من الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتباينت الخصائص النوعية للأحداث الجانحين بحسب الوحدات الإدارية وشكلت نسبة مساهمة الأحداث الذكور (97,6%) في حين أن نسبة مساهمة الأحداث الاناث (2,4%) من اجمالي جرائم الأحداث وأثبتت الدراسة أن المستوى التعليمي للأحداث يتناسب عكسياً مع السلوك الاجرامي لدى الأحداث أذ كلما أنخفض المستوى التعليمي للحدث ارتفع السلوك الاجرامي لدى الحدث .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2018

المقدمة

ظاهرة الانحراف بالعديد من الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الخصائص الأخرى التي يتميز بها الحدث المنحرف الذي يرتكب جرائم متنوعة تهدد امن المجتمع والفرد على حد سواء لأنه عن طريق دراسة التراكيب والخصائص الديموغرافية للأحداث الجانحين يتم التعرف على الخصائص الجغرافية التي يتميز بها الأحداث الجانحين دون غيرهم مثل العلاقة بين النوع وجرائم الأحداث والتركيب العمري للأحداث والبيئة ودورها في جنوح الأحداث فضلاً عن ذلك الخصائص الاقتصادية (مستوى الدخل ، قلة الانفاق ، البطالة ، نوع المهنة

إن دراسة الخصائص الديموغرافية للجناة لها دور كبير في معرفة الخصائص النوعية والعمرية بالإضافة لذلك يمكن التعرف على الخصائص الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمستويات التعليمية ، والتراكيب البيئة للجناة يتم من خلالها التعرف على الخصائص التي يتميز بها الجناة والتي تميزهم عن غيرهم من الأشخاص الاسوياء كما يسموهم علماء الأجرام . إذ تعد دراسة التراكيب الديموغرافية للجناة من المؤشرات الهامة التي يبحث عنها الجغرافي في دراسات الجريمة لأنها تعكس مدى الارتباط الحاصل بين المتغيرات البيئية الجغرافية والجريمة وارتباط

دولية وإدارية تمثل الحدود الجنوبية للمحافظة، ولها حدود إدارية مع أربع محافظات هي محافظة القادسية من الشمال والشمال الغربي، محافظة النجف من الغرب، محافظة ذي قار من الشرق والشمال الشرقي وأخيراً محافظة البصرة من الشرق، الخريطة (1) وتقع مكانيا بين دائرتي عرض (° 05 29 - ° 31 42) شمالاً وبين قوسي طول (° 50 43 - ° 32 46) شرقاً، وتشغل المحافظة الجزء الجنوبي من منطقة الفرات الأوسط التي تشمل محافظة المثنى وكل من محافظة (بابل، النجف، كربلاء، القادسية)، وتبلغ مساحة محافظة المثنى (51740 كم²)⁽¹⁾ فهي بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة مقارنة بمساحة المحافظات الأخرى في العراق، لتشكل نسبة (11,9%) من مساحة العراق البالغة (435052 كم²) بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة (924 كم²)⁽²⁾ ويطل السهل الرسوبي بطرفه الجنوبي الغربي على محافظة المثنى والمتمثل بسهل دلتا نهر الفرات الذي تبلغ مساحته داخل حدود منطقة الدراسة (4805 كم²) أي ما يعادل (9,3%) من مساحة المحافظة، بينما تمتد الهضبة الغربية على مساحة (46935 كم²) داخل حدود المحافظة لتشكل نسبة (90,7%) من مساحتها⁽³⁾ أما أقسامها الإدارية فهي تتكون من خمسة أفضية وسبعة نواحي ينظر الجدول (1) والخريطة (2).

وعلاقتها بانحراف الحدث ونوع المسكن الذي يعيش فيه الحدث المستوى الاقتصادي لعائلة الحدث وغيرها من الخصائص الاقتصادية الأخرى كما يمكن التعرف على الخصائص الاجتماعية للأحداث الجانحين والمتمثلة (التركيب الاجتماعي للحدث الجانح والمسؤول عن رعاية الحدث الجانح والخصائص التعليمية للأحداث الجانحين وعدد الأخوة الأخوات للحدث فضلاً عن ذلك يتم دراسة ترتيب الحدث بين أخوته في العائلة وعلاقتها بالانحراف والجريمة. لذلك سوف يتم تناول الخصائص الديموغرافية للجناة وتتمثل مشكلة البحث بسؤال مفاده ماهي الخصائص الديموغرافية التي يتميز بها الأحداث الجانحين عن أقرانهم؟ ويفترض الباحثان أن هناك العديد من الخصائص الديموغرافية التي يتميز بها الأحداث الجانحين عن غيرهم. ويتمثل هدف البحث في التعرف على الخصائص الديموغرافية للأحداث الجانحين والمتمثلة بالخصائص النوعية والعمرية والاقتصادية والاجتماعية للأحداث فضلاً عن التعرف على التباين المكاني لتلك الخصائص بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى أما فيما يتعلق بمنهجية البحث فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف تلك الخصائص فضلاً عن المنهج التحليلي لتحليل الخصائص الديموغرافية للأحداث الجانحين أما فيما يتعلق بمنطقة الدراسة فقد تمثلت مكانياً بمحافظة المثنى التي تقع جغرافياً في الجزء الجنوبي الغربي من العراق وتشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود جغرافية

الجدول (2)

مساحة الأفضية والنواحي (كم²) ونسبها المئوية في محافظة المثنى لعام 2017م.

القضاء	الوحدة الادارية	المساحة (كم ²)	النسبة المئوية من مساحة المحافظة
السماعة	مركز قضاء السماعة	680	1.3
	السوير	261	0.5
الرميثة	مركز قضاء الرميثة	106	0.2
	المجد	145	0.3
	النجي	654	0.6
	الهلال	321	1.3
الوركاء	مركز قضاء الوركاء	166	0,3
	ناحية الكرامة	812	1,6

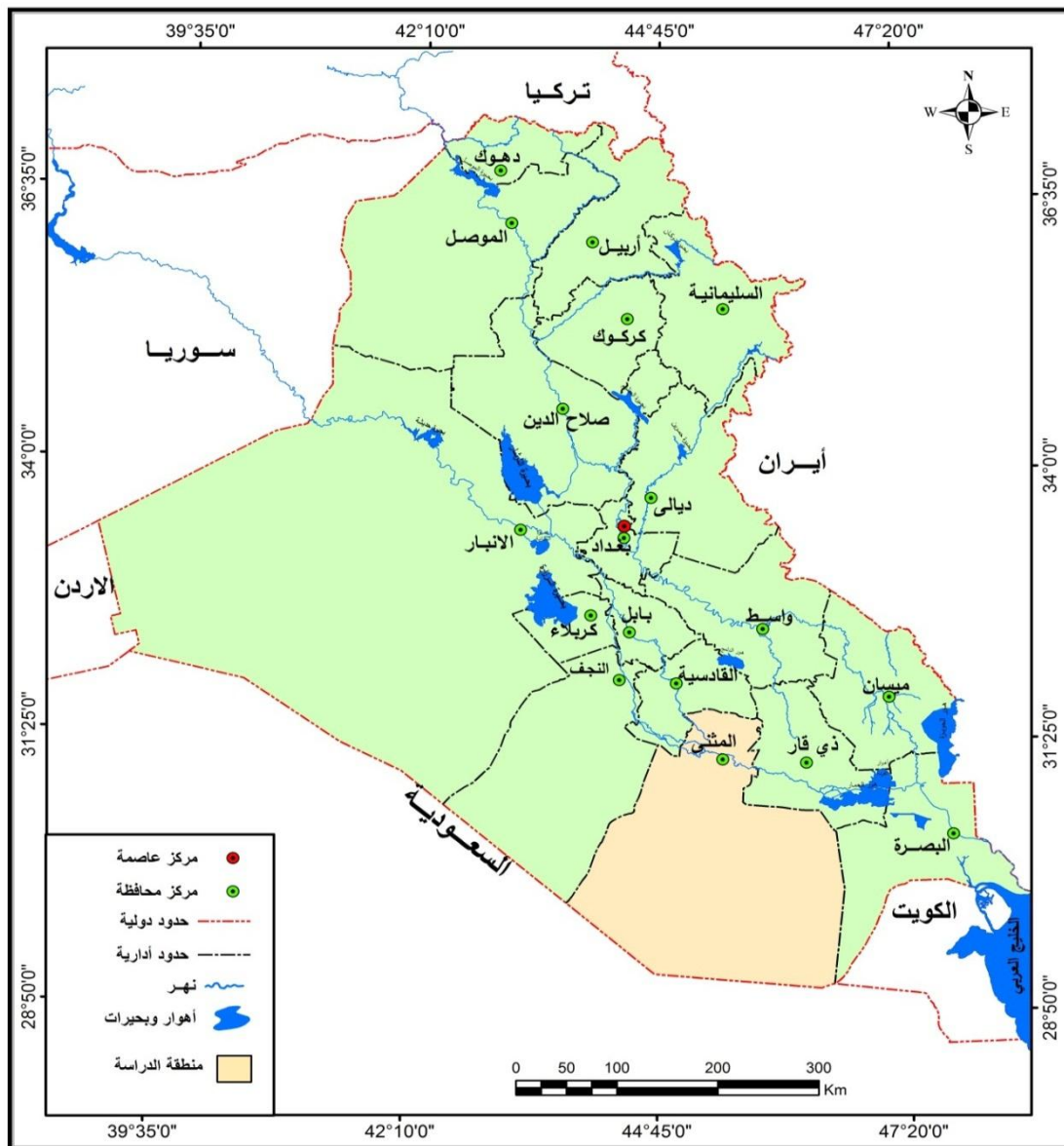
43.3	22396	مركز قضاء السلمان	السلمان
47.4	24532	بصيه	
2.4	1260	مركز قضاء الخضر	الخضر
0.8	407	الدراجي	
%100	51740	المجموع الكلي	

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الإحصاء في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2017م

خريطة (1)

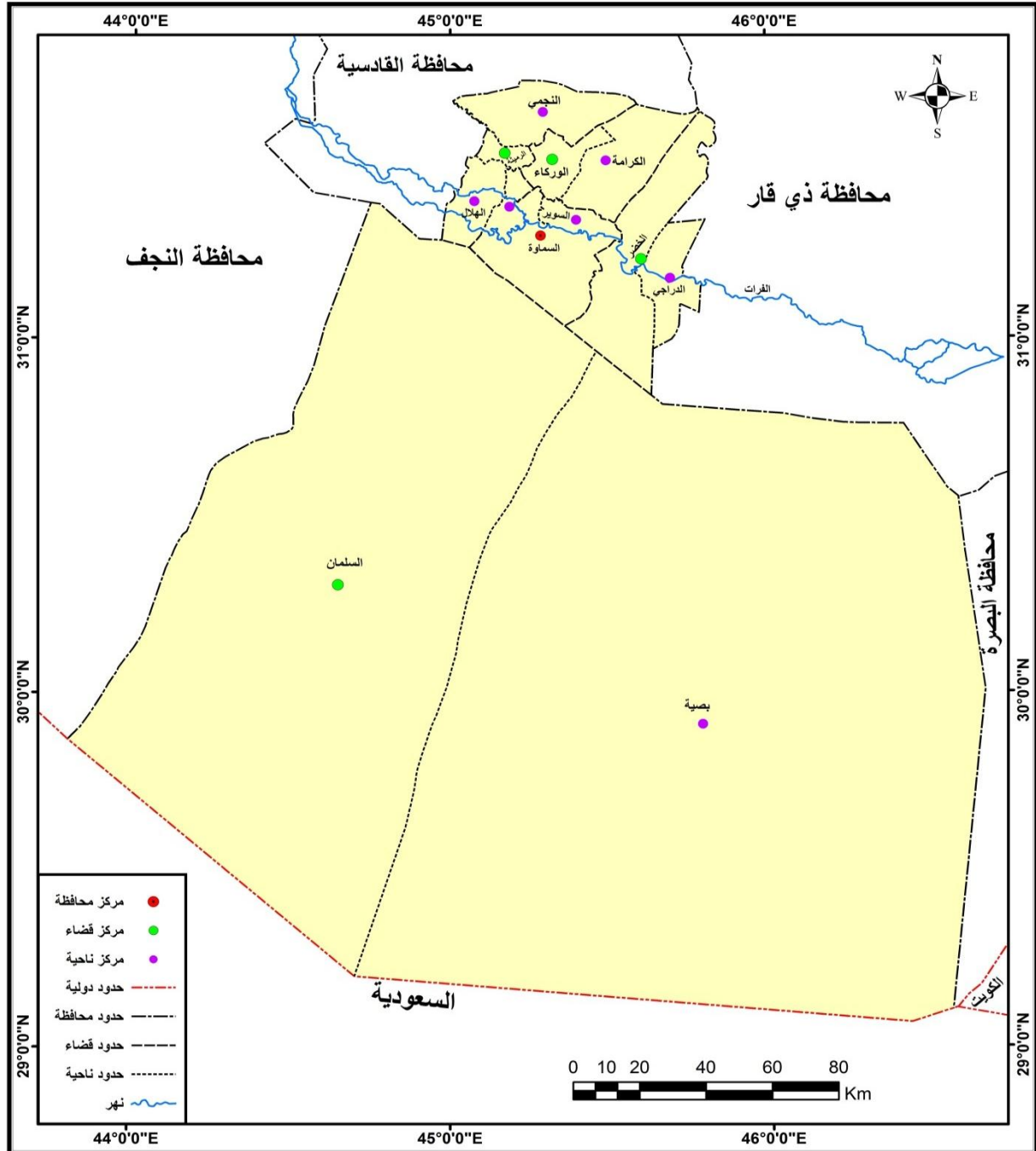
موقع منطقة الدراسة من العراق



المصدر: الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:

1000,000، بغداد ، 2011 .

الخريطة (2) الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى لعام 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1: 1,000,000 ، بغداد ، 2017

أولاً : التركيب النوعي للأحداث الجانحين:

(1,4%) وفي مركز قضاء الخضر بلغت نسبة مساهمة الأحداث الذكور في الجريمة (97,8%) فيما بلغت نسبة مساهمة الأحداث من الاناث (2,2%) من اجمالي الأحداث الجانحين أما في مركز قضاء الوركاء فقد بلغت نسبة مساهمة الذكور مانسبته (97,2%) من اجمالي الأحداث الجانحين فيما بلغت نسبة مساهمة الاناث (2,8%) ثم تباينت نسبة النوع على بقية الوحدات الإدارية المكونة للمحافظة فيما بلغت نسبة النوع في الوحدات الإدارية كل من (ناحية الكرامة ومركز قضاء السلمان وناحية بصية (100%) للذكور في حين لم تسجل النساء في تلك الوحدات أي نسبة أذ بليت نسبتهما (صفر%) الخريطة (3) ويتضح مما تقدم أن جرائم الأحداث هي جرائم ذكور بالدرجة الأساس . ويمكن أن يرد ذلك إلى الخصائص التي يتمتع بها الذكور مثل القوة البدنية والبنية الجسمانية وغيرها كل ذلك يساهم في ارتكاب الذكور هذا النمط من الجرائم مقارنة بالإناث في محافظة المثنى. إذ أكدت الكثير من الدراسات أن جرائم النساء تختلف عن جرائم الذكور ليس من حيث النوع فحسب وإنما من حيث النمط أيضا ؛ فالنساء غالبا ما ترتكب جرائم إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة والقتل بالسم والإجهاض وقتل المواليد وجرائم البغاء وغيرها (5) .

الجدول (2)

توزيع جرائم الأحداث حسب التركيب النوعي في الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى للمدة (2008-2017)

النسبة %	أناث	النسبة %	ذكور	عدد الجرائم	الوحدات الادارية
2,7	24	97,3	877	901	مركز قضاء السماوة
4,8	3	95,2	60	63	ناحية السوير
1,4	6	98,6	432	438	مركز قضاء الرميثة
4,3	1	95,7	22	23	ناحية المجد
0	0	100	17	17	ناحية الهلال
15,8	3	84,2	16	19	ناحية النجفي
2,2	5	97,8	222	227	مركز قضاء الخضر

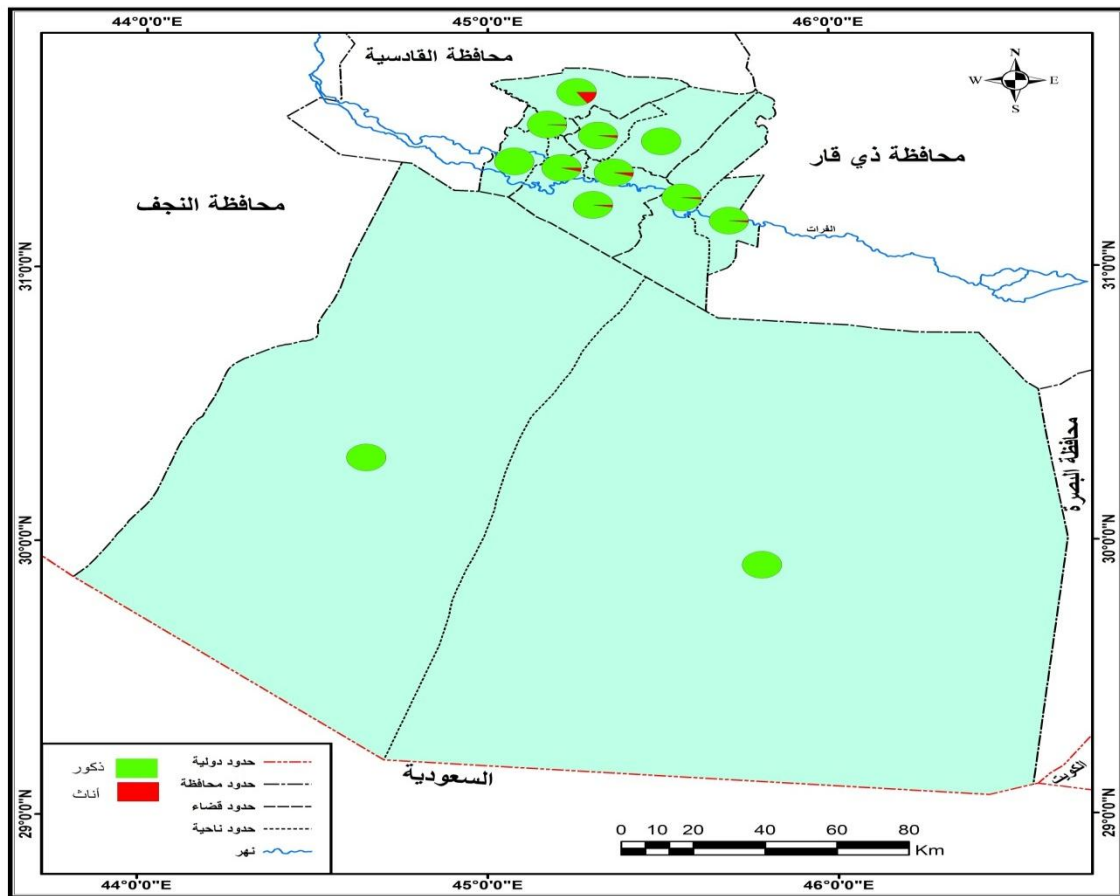
2,1	1	97,9	47	48	ناحية الدراجي
2,8	4	97,2	141	145	مركز قضاء الوركاء
0	0	100	27	27	ناحية الكرامة
0	0	100	16	16	مركز قضاء السلمان
0	0	100	4	4	ناحية بصية
2,4	47	97,6	1881	1928	المجموع

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

الخريطة (3)

توزيع جرائم الاحداث حسب التركيب النوعي في الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى للمدة (2008-2017)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

ثانيا : التركيب البيئي للأحداث الجانحين:

يؤدي الوسط البيئي للسكان دوراً مهماً في الظاهرة الإجرامية إذ لوحظ أن جرائم المدن تختلف كثيراً عن جرائم الأرياف كماً وكيفياً، فقد أثبتت الدراسات أن جرائم المدن تفوق تلك المرتكبة في الريف عدداً ، وهذا الاختلاف ناجم عن ظروف المعيشة وبخاصة في ضواحي المدن إذ يكثر السكن غير اللائق والفقر فضلاً عن العادات والتقاليد السائدة في البيئة الريفية⁽⁶⁾. إذ تمر المجتمعات البشرية بمراحل حضارية متفاوتة مما يؤدي إلى اختلاف واضح في نوعية الأفعال التي تشكل جرائم وكميتها ، وهذا يؤكد لنا حقيقة أن لكل مجتمع إنساني ولكل عصر ولكل حضارة معتقداتها وأفكارها وتقاليدها وعاداتها وجرائمها الخاصة بها ، ففي المدن يرتفع مستوى المعيشة وتزيد مغريات الحياة وتتضاعف احتياجات الفرد وتتعدد الأمور وتتعدد العلاقات والرغبات الاجتماعية وتتعارض المصالح ويواجه الصغار والشباب والكبار الحياة الاجتماعية مما تهيئ لهم الفرص للانحراف ، وقد لاحظ الدارسون والباحثون في علم الإجرام أن الجريمة تختلف كماً ونوعاً في المدن عن الريف⁽⁷⁾ .

لقد أكدت العديد من الإحصاءات الجنائية ودراسات الباحثين ، أن نسبة الجرائم المرتكبة في المناطق الحضرية أي المدن ، تزيد على نسبة الجرائم المرتكبة في المناطق الريفية⁽⁸⁾ .

يتضح من بيانات الجدول (3) والخريطة (4) أن نسبة جرائم الحضر المرتكبة في محافظة المثنى إلى نسبة جرائم الريف بلغت (95,3%) في حين بلغت نسبة مساهمة فئة الأحداث من الريف (40,7%) من إجمالي جرائم الأحداث المسجلة في محافظة المثنى طوال مدة الدراسة ، أما فيما يخص التباين المكاني لنسبة جرائم الأحداث الحضر مقارنة بجرائم الأحداث الريف فقد تباينت هي الأخرى بين الوحدات الإدارية فقد بلغت نسبة جرائم البيئة الحضرية في مركز قضاء السماوة (60,9%) للحضر مقابل (39,1%) للبيئة الريفية في حين أن نسبة أجرام البيئة الحضرية في مركز قضاء الرميثة (61,9%) يقابله (38,1%) للبيئة الريفية أما فيما يخص مركز قضاء الخضر فقد بلغت تلك النسب

(61,2%) للحضر يقابله (38,2%) للريف وفي مركز ناحية الوركاء فقد بلغت نسبة مساهمة البيئة الحضرية (67,6%) يقابله (32,4%) للبيئة الريفية ومن الملاحظ أن تلك الوحدات تمثل المراكز الحضرية الرئيسية في محافظة المثنى فقد شهدت تلك الوحدات ارتفاع نسبة مساهمة جرائم الأحداث في البيئة الحضرية أكثر من نسبة مساهمة البيئة الريفية وهي تلك الوحدات التي ترتفع فيها نسبة التحضر مقارنة ببقية الوحدات الأخرى المكونة للمحافظة ويمكن أن يرد ذلك للأسباب التالية :

1- ارتفاع نسب التحضر في تلك الوحدات التي تشكل المراكز الحضرية الرئيسية مقارنة ببقية الوحدات الإدارية .

2- تمثل تلك الوحدات مراكز للنشاطات الاقتصادية الاجتماعية للوحدات الإدارية التابعة لها وبالتالي من الممكن أن ترتفع فيها نسبة جرائم الحضر.

3- اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية في تلك الوحدات الإدارية مقارنة ببقية الوحدات الإدارية الأخرى . إذ تمر المجتمعات البشرية بمراحل حضارية متفاوتة مما يؤدي إلى اختلاف واضح في نوعية الأفعال التي تشكل جرائم وكميتها ، وهذا يؤكد لنا حقيقة أن لكل مجتمع إنساني ولكل عصر ولكل حضارة معتقداتها وأفكارها وتقاليدها وعاداتها وجرائمها الخاصة بها ، ففي المدن يرتفع مستوى المعيشة وتزيد مغريات الحياة وتتضاعف احتياجات الفرد وتتعدد الأمور وتتعدد العلاقات والرغبات الاجتماعية وتتعارض المصالح ويواجه الصغار والشباب والكبار الحياة الاجتماعية مما تهيئ لهم الفرص للانحراف ، وقد لاحظ الدارسون والباحثون في علم الإجرام أن الجريمة تختلف كماً ونوعاً في المدن عن الريف⁽⁹⁾ .

اختلاف البيئة الحضرية عن البيئة الريفية في نواح عدة منها اتساع العمران واكتظاظ السكان وزيادة التحرك وقلة الاستقرار وغلبة التفكك الاجتماعي واختلاف العادات والتقاليد في المدن مقارنة بالريف يضاف لذلك انتشار المحلات التجارية وتركز معظم الخدمات في المدن وكثرة المقاهي ومراكز الترفيه في المدن بينما يقل ذلك في الريف الأمر الذي أدى إلى اختلاف

جرائم الاحداث كماً ونوعاً في المدينة عنها في الريف في محافظة المثنى وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات التي تناولت الجريمة .
أما فيما يخص الوحدات الإدارية الأخرى وهي (ناحية السوير ناحية النجفي وناحية الدراجي وناحية الكرامة ومركز قضاء السلطان وناحية بصية) فقد شهدت ارتفاعاً نسبة مساهمة الاحداث من البيئة الريفية أكثر من مساهمة البيئة الحضرية .
وقد يعزى ذلك الى أن أكثر من نصف سكان تلك الوحدات الإدارية ذو طابع ريفي على عكس سكان الوحدات الإدارية المشار اليها آنفاً .

جدول (3)

التوزيع (العددي والنسبي) لجرائم الاحداث حسب الوحدات الإدارية للمدة (2008-2017)

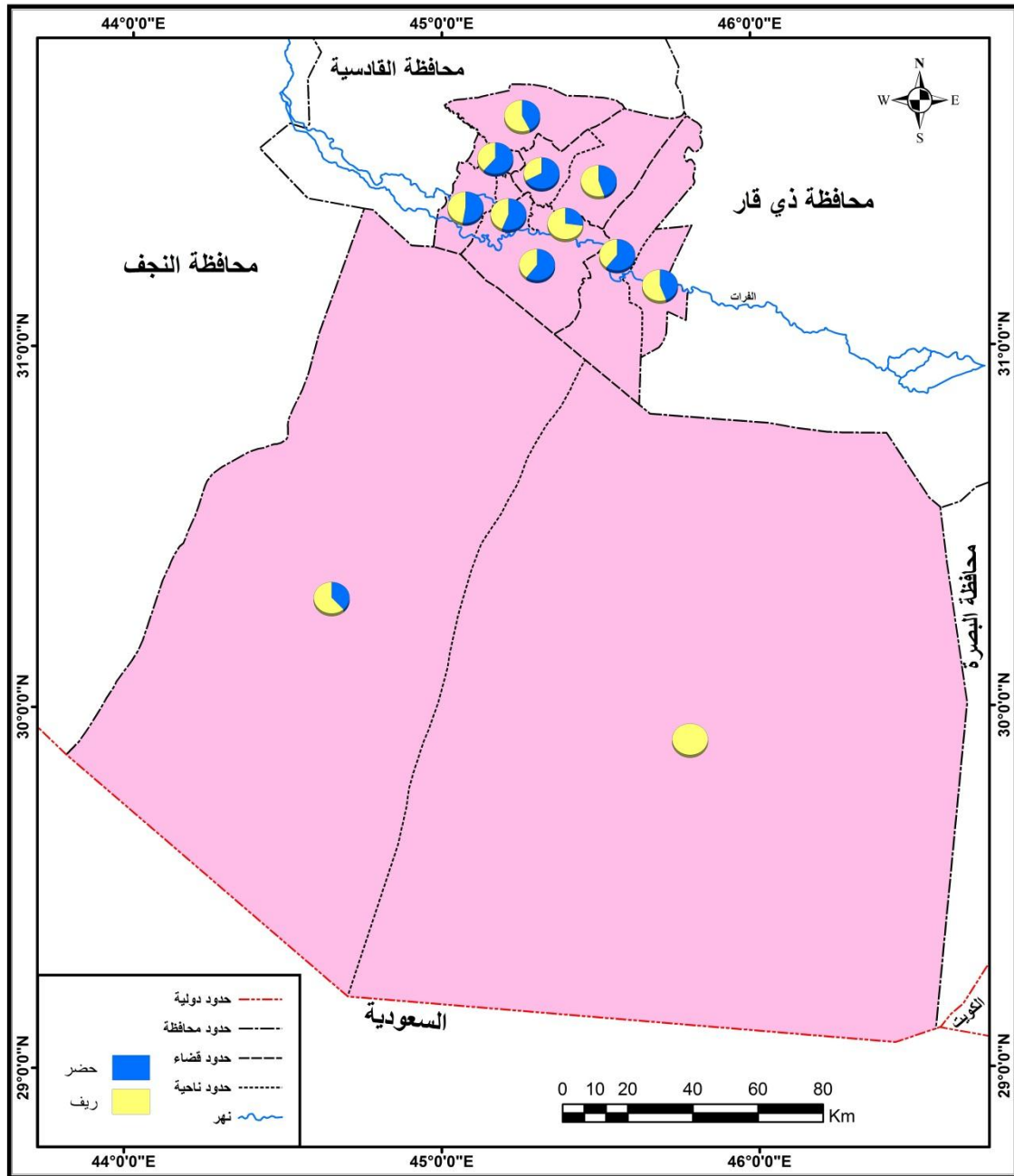
ت	الوحدات الادارية	عدد الجرائم	البيئة		
			حضر	النسبة % للحضر	ريف
1-	مركز قضاء السماوة	901	549	60,9	352
2-	ناحية السوير	63	17	27,0	46
3-	مركز قضاء الرميثة	438	271	61,9	167
4-	ناحية المجد	23	13	56,5	10
5-	ناحية الهلال	17	9	52,9	8
6-	ناحية النجفي	19	8	42,1	11
7-	مركز قضاء الخضر	227	139	61,2	88
8-	ناحية الدراجي	48	21	43,8	27
9-	مركز قضاء الوركاء	145	98	67,6	47
10-	ناحية الكرامة	27	12	44,4	15
11-	مركز قضاء السلطان	16	6	37,5	10
12-	ناحية بصية	4	0	0	4
	المجموع	1928	1143	59,3	785
					40,7

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

الخريطة (4)

التوزيع النسبي البيئي لجرائم الاحداث حسب الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى للمدة (2017-2008)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

والاجتماعي للسكان تحدده نسبة السكان في كل فئة عمرية وهناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء أهمية معرفة التركيب العمري للسكان منها ان العمر هو احد اكثر الخصائص الشخصية للأفراد كذلك أن الفئات العمرية هي محددات

ثالثاً: التركيب العمري للأحداث الجانحين:

يقصد بالتركيب العمري هو تقسيم الاحداث الجانحين الى فئات عمرية محددة لمعرفة أي الفئات العمرية أكثر ارتكاباً للسلوك الاجرامي من غيرها . إذ أن معظم السلوك الاقتصادي

هذه الفئة (323) جريمة وشكلت نسبة قدرها (16,8%) أما المرتبة الرابعة فهي الفئة العمرية من (11-12) سنة فقد بلغت عدد جرائم هذه الفئة العمرية (148) جريمة لتشكل نسبة قدرها (7,7%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في المحافظة أما المرتبة الخامسة والأخيرة فقد حلت الفئة العمرية من (9-10 سنة) فقد بلغ عدد جرائم تلك الفئة (64) جريمة وشكلت نسبة قدرها (3,3%) من اجمالي جرائم الاحداث . أما فيما يخص تباين الفئات العمرية حسب الوحدات الإدارية المكونة للمحافظة فقد تباينت هي الأخرى بين الوحدات الإدارية في المحافظة كما يوضحها الجدول (4) والخريطة (5) . وخلال ماتقدم أعلاه فأن الفئات العمرية تتناسب تناسباً طردياً مع الجريمة والسلوك الاجرامي أذ كلما ارتفع عمر الحدث كلما كان أكثر عرضة للجريمة والسلوك الانحرافي ويعود سبب ذلك أن للبنية الجسمانية والتكوين الجسدي للحدث له دور في ارتكاب الجريمة أذ يتضح أن الأشخاص القريبين لسن البلوغ هم الأكثر ارتكاباً للجرائم في المحافظة .

للأهمية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع⁽¹⁰⁾ إذ تم تقسيم الفئات العمرية الى خمسة فئات عمرية اعتماداً على سجلات الشرطة وكمايلي :

الفئة الأولى : من 9-10 سنة .

الفئة الثانية : من 11-12 سنة .

الفئة الثالثة : من 13-14 سنة .

الفئة الرابعة: من 15-16 سنة.

الفئة الخامسة : من 17 – اقل من 18 سنة .

إذ يتبين من الجدول (4) والخريطة (5) أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجرائم الاحداث في محافظة المثنى هي الفئة العمرية من 17- اقل من 18 سنة فقد بلغت عدد جرائم الاحداث الجانحين (751) جريمة وشكلت ما نسبة (38,9%) أما فيما يخص المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب الفئة العمرية

من 15-16 سنة إذ شكلت تلك الفئة (642) جريمة وشكلت مانسبته (33,3%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في محافظة المثنى طوال مدة الدراسة أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفئة العمرية من 13 – 14 سنة فقد بلغ عدد جرائم

الجدول (4)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الفئات العمرية لمحافظة المثنى للمدة (2008-2017)

المجموع	التركيب العمري					الوحدات الإدارية
	17- أقل من 18	16-15	14-13	12-11	10-9 سنه	
901	354	287	137	82	41	مركز قضاء السماوة
63	21	25	8	5	4	ناحية السوير
438	177	159	71	22	9	مركز قضاء الرميثة
23	5	4	6	5	3	ناحية المجد
17	1	6	5	4	1	ناحية الهلال
19	9	4	4	2	0	ناحية النجمي
227	77	70	59	15	6	مركز قضاء الخضر

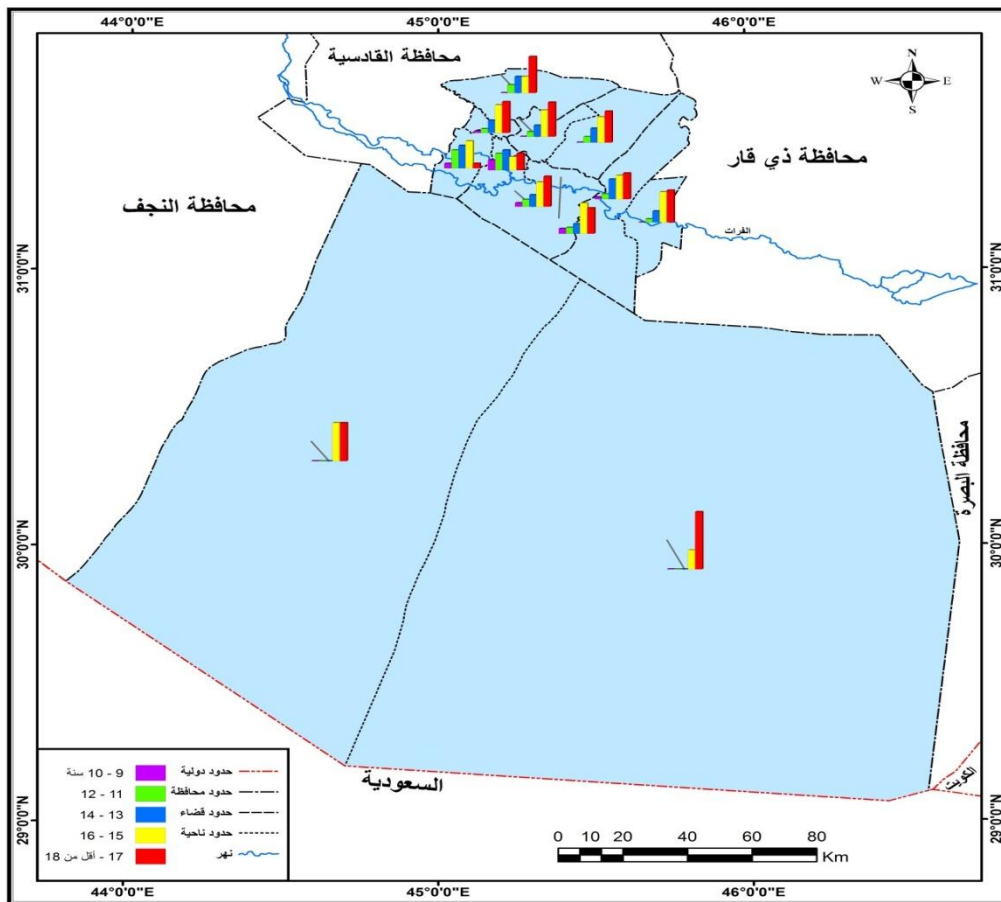
48	20	19	7	2	0	ناحية الدراجي
145	65	50	21	9	0	مركز قضاء الوركاء
27	11	9	5	2	0	ناحية الكرامة
16	8	8	0	0	0	مركز قضاء السلمان
4	3	1	0	0	0	ناحية بصبية
1928	751	642	323	148	64	مجموع المحافظة

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018

الخريطة (5)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الفئات العمرية لمحافظة المثنى للمدة (2008-2017)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

رابعاً : التركيب التعليمي للأحداث الجانحين:

التعليمي يناسب عكسياً مع حجم الجريمة والانحراف لدى الأحداث في محافظة المثنى إذ أن كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما أنخفضت جرائم الأحداث في منطقة الدراسة أذ شكل المستوى التعليمي (امي) المرتبة الأولى في ارتكاب جرائم الأحداث في المحافظة أذ بلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث الذين يحملون مستوى تعليمي امي (799) جريمة وشكلت تلك الجرائم ما نسبته (41,4%) من اجمالي جرائم الأحداث وجاء في المرتبة الثانية المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب) إذ بلغت جرائم هذه الفئة (664) جريمة شكلت نسبة قدرها (34,4%) من اجمالي الجرائم تليها في المرتبة الثالثة المستوى التعليمي (أبتدائية) فقد بلغت عدد جرائم هذا المستوى (384) جريمة وشكلت نسبة قدرها (19,9%) من اجمالي الجرائم يتبعها في المرتبة الرابعة المستوى التعليمي (متوسطة) فقد بلغت عدد الجرائم (58) جريمة شكلت نسبة (3,0%) من اجمالي جرائم الأحداث أما في المرتبة الخامسة والأخيرة فقد جاء الأحداث الذين يحملون مستوى تعليمي (اعدادي) أذ بلغت عدد جرائمهم (23) جريمة شكلت اقل نسبة وهي (1,2%) من اجمالي جرائم الأحداث المسجلة طوال مدة الدراسة ، أما فيما يخص التباين المكاني للمستوى التعليمي بحسب الوحدات الإدارية فقد تباينت الوحدات الإدارية هي الأخرى بمستويات التعليم كما يوضحها جدول (5) والخريطة (6) .

الجدول (5)

توزيع الأحداث الجانحين حسب المستوى التعليمي في الوحدات الادارية في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)

المجموع	المستوى التعليمي					الوحدات الإدارية
	إعدادية	ثانوي	ابتدائي	يقرأ ويكتب	امي	
901	8	15	173	299	406	مركز قضاء السماوة
63	3	8	13	20	19	ناحية السوير
438	7	18	85	155	173	مركز قضاء الرميثة
23	0	2	4	5	12	ناحية المجد

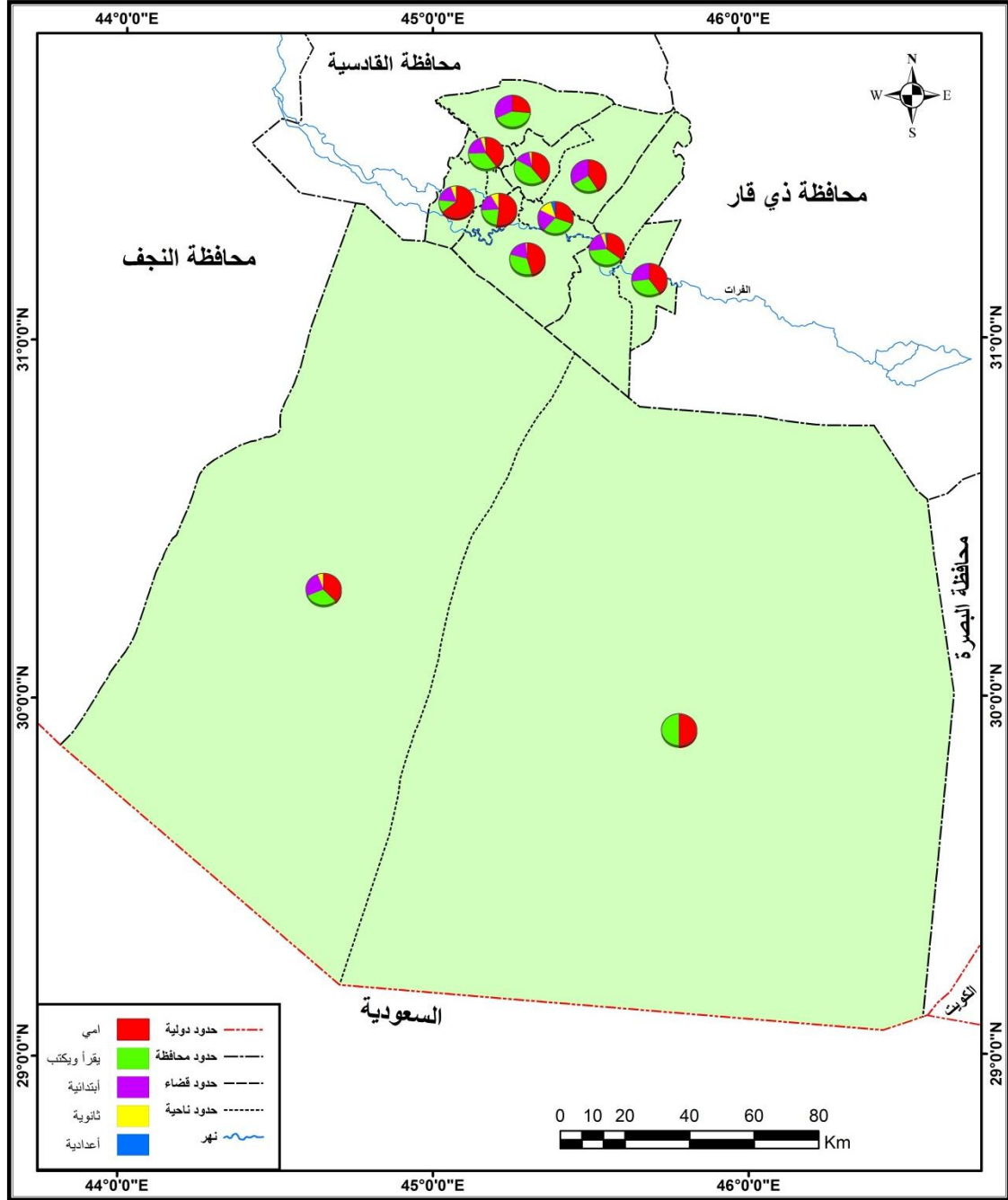
17	0	1	3	2	11	ناحية الهلال
19	0	0	6	8	5	ناحية النجمي
227	5	9	46	88	79	مركز قضاء الخضر
48	0	0	13	16	19	ناحية الدراجي
145	0	4	21	64	56	مركز قضاء الوركاء
27	0	0	9	7	11	ناحية الكرامة
16	0	1	4	5	6	مركز قضاء السلطان
4	0	0	0	2	2	ناحية بصية
1928	23	58	384	664	799	مجموع المحافظة
%100	1,2	3,0	19,9	34,4	41,4	النسبة %

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

الخريطة (6)

توزيع الاحداث الجانحين حسب المستوى التعليمي في الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى للمدة (2008-2017)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

1- يعد التركيب الاجتماعي الزواجي من الخصائص الديموغرافية الهامة التي يسعى الباحث الديموغرافي والمخطط الاقتصادي والاجتماعي لدراستها والتعرف عليها . أذ أن التعرف على الحالة الزوجية للأحداث الجانحين تعد من

خامسا : التركيب الزواجي للأحداث الجانحين:

- الدلالات المهمة في علاقتها بالجريمة ، وهذا يعني أن العزاب أكثر ميلاً للسلوك الإجرامي من المتزوجين ، وقد يحد الزواج في كثير من الأحيان من طيشهم أو تهورهم في مواجهة مصاعب الحياة وانشغالهم في توفير متطلبات العيش لهم ولعائلاتهم⁽¹³⁾. إذ أن الكثير من الدراسات قد أشارت الى أن الجريمة والسلوك الانحرافي ترتبط بالحالة الاجتماعية (الزواجية) للشخص من حيث أنه متزوج أو غير متزوج (أعزب) أو مطلق أو أرمل وذلك لان الحالة الاجتماعية ترتبط بالاستقرار النفسي والاجتماعي والذي يؤثر ويقود الى ارتكاب الجرائم المتنوعة وممارسة السلوك الانحرافي⁽¹⁴⁾ ، إذ يتضح من بيانات الجدول (6) والخريطة (7) أن التركيب الاجتماعي الزواجي للأحداث الجانحين في محافظة المثنى قد احتل المرتبة الأولى فئة (العزاب) إذ بلغت عدد جرائم هذه الفئة (1539) جريمة شكلت نسبة قدرها (79,8%) من اجمالي جرائم الاحداث في محافظة المثنى في حين جاءت بالمرتبة الثانية فئة (المتزوجين) إذ بلغ عدد جرائم هذه الفئة (351) جريمة وشكلت نسبة قدرها (18,2%) من اجمالي جرائم الاحداث في محافظة المثنى تليها في المرتبة الثالثة فئة (المطلقين) إذ بلغ عدد جرائم هذه الفئة (32) جريمة طوال مدة الدراسة وشكلت نسبة قدرها (1,7%) من اجمالي جرائم الاحداث بينما جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة فئة (الأرامل) إذ بلغ عدد جرائم هذه الفئة (6) جريمة بنسبة (0,3%) من اجمالي جرائم الاحداث . أما فيما يخص التباين المكاني للتركيبة الاجتماعية بين الوحدات الإدارية فقد تبين مايلي: الخريطة (7) فيما يخص مركز قضاء السماوة فقد احتل المرتبة الأولى فيه فئة العزاب بنسبة (83%) تليه فئة المتزوجين بنسبة (15,8%) تتبعها فئة الطلقين والأرامل بالتتابع نسبة (1,0%) و (0,2%).
- 2- فيما يخص مركز قضاء الرميثة كانت النسبة الأكبر من مرتكبي جرائم الاحداث هي من نصيب فئة العزاب فقد بلغت (81,7%) من اجمالي مرتكبي جرائم الاحداث في ذلك المركز الحضري . وتباينت النسب المتبقية بين الفئات الزواجية الأخرى .
- 3- أما مركز قضاء الخضر فقد كانت جرائم الاحداث فيه هي من فئة العزاب فقد احتلت تلك الفئة النسبة الأكبر إذ بلغت (76,6%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة فيه طوال مدة الدراسة في حين تباينت النسب المتبقية على بقية الفئات الزواجية بواقع (18,9%) للمتزوجين و(4,4%) للمطلقين و(صفر%) لفئة الارامل .
- 4- أن مركز قضاء الوركاء فقد احتلت فئة العزاب هي الأخرى النسبة الأكبر إذ بلغت تلك النسبة (55,2%) من اجمالي الجرائم المسجلة فيها في حين تباينت النسب المتبقية على الفئات الزواجية الأخرى .
- 5- أما في مركز قضاء السلطان قد احتلت المرتبة الأولى هي الأخرى فئة العزاب فقد ساهمت تلك الفئة بنسبة (87,5%) من اجمالي الجرائم المسجلة فيه تلتها في المرتبة الثانية فئة المتزوجين بنسبة قدرها (12,5%) في حين سجلت الفئات الزواجية الأخرى نسبة (صفر%).
- 6- فيما يخص النواحي الإدارية الأخرى وهي كل من (السوير ، الهلال ، المجد ، النجفي ، الدراجي ، الكرامة ، بصية) فقد كانت النسبة الكبيرة من جرائم تلك الوحدات هي من فئة العزاب وبنسب متباينة فيما بينها . يتضح مما تقدم أن جرائم الاحداث في محافظة المثنى هي جرائم العزاب إذ احتلت تلك الفئة المرتبة الأولى في جميع الوحدات الإدارية وشكلت أكثر من نصف الجرائم المرتكبة من قبل فئة الاحداث في المحافظة وهذا مؤشر واضح على مدى ارتباط جرائم الاحداث في محافظة المثنى بالحالة الزواجية لمرتكبي تلك الجرائم .

الجدول (6)

توزيع التركيب الزواجي للأحداث الجانحين في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)

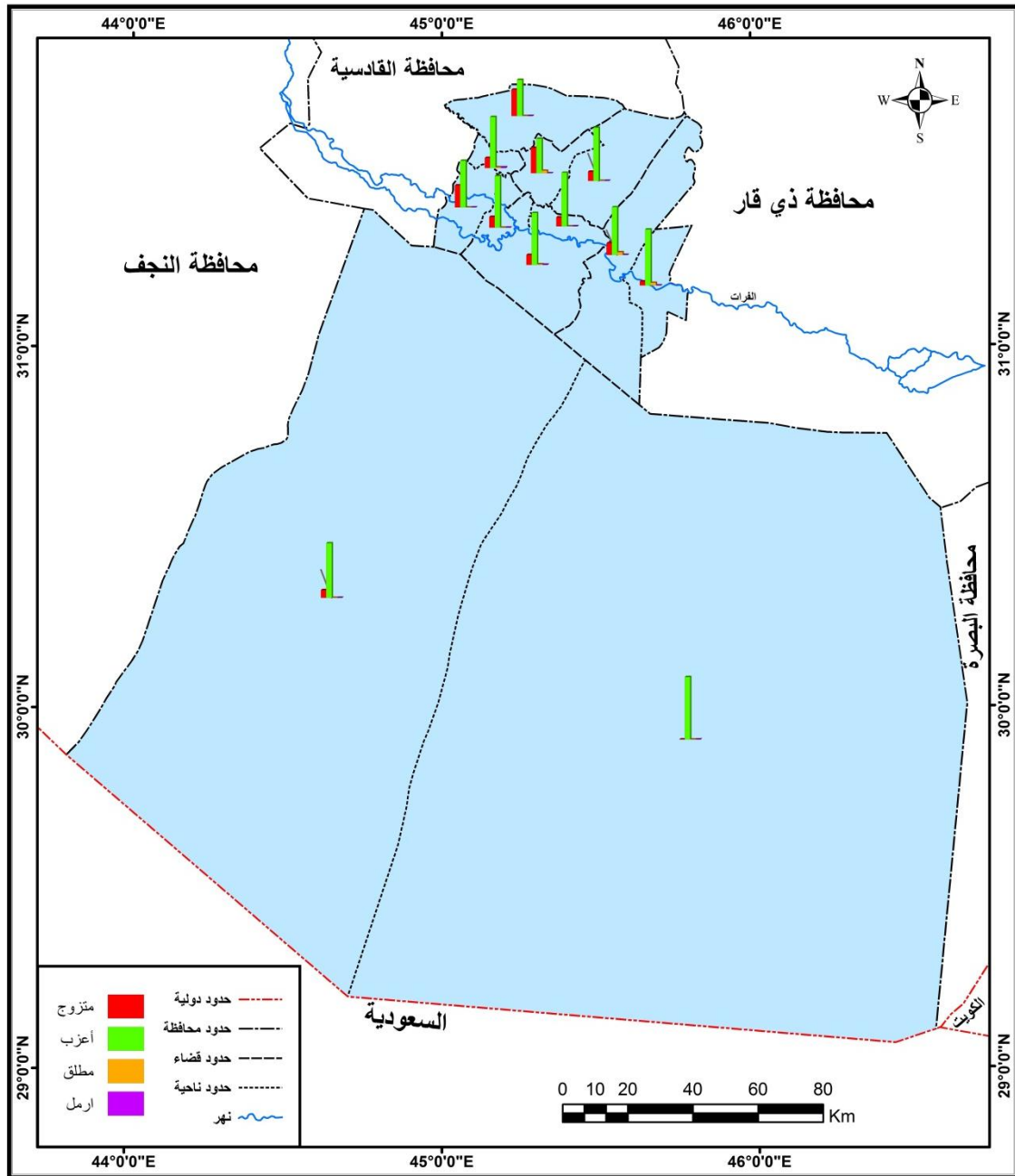
مجموع الجرائم	التركيب الاجتماعي								الوحدات الإدارية
	متزوج	%	أعزب	%	مطلق	%	أرمل	%	
901	142	15,8	748	83,0	9	1,0	2	0,2	مركز قضاء السماوة
63	9	14,3	54	85,7	0	0	0	0	ناحية السوير
438	71	16,2	358	81,7	5	1,1	4	0,9	مركز قضاء الرميثة
23	4	17,4	19	82,6	0	0	0	0	ناحية المجد
17	6	35,3	11	74,7	0	0	0	0	ناحية الهلال
19	8	42,1	11	57,9	0	0	0	0	ناحية النجمي
227	43	18,9	174	76,6	10	4,4	0	0	مركز قضاء الخضر
48	3	6,3	43	89,5	2	4,2	0	0	ناحية الدراجي
145	59	40,7	80	55,2	6	4,1	0	0	مركز قضاء الوركاء
27	4	14,8	23	85,2	0	0	0	0	ناحية الكرامة
16	2	12,5	14	87,5	0	0	0	0	مركز قضاء السلمان
4	0	0	4	100	0	0	0	0	ناحية بصبية
1928	351		1539		32		6		مجموع المحافظة
%100	18,2		79,8		1,7		0,3		النسبة % للمحافظة

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية العراقية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى والمنشآت ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018

الخريطة (7)

توزيع التركيب الزواجي للأحداث الجانحين بحسب الوحدات الإدارية في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

احدى عوامل الجريمة في المجتمع وبصفة خاصة لدى فئة الشباب نظراً لتعدد احتياجاتهم المادية بالإضافة لكون هذه الوظائف ذات الدخل المنخفض لا توفر الكثير من احتياجات الفرد والأسرة على العكس تماماً من الوظائف والمهن الفنية

سادساً : التركيب الاقتصادي للأحداث الجانحين :

تُشير الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة بين نوع المهنة أو طبيعة العمل الذي يزاوله الفرد واتجاهات السلوك الإجرامي، فالمهن ذات الدخل المنخفض البسيط وغير المنتظم قد تكون

2- في مركز قضاء الرميثة سجل هو الآخر المرتبة الأولى من نصيب فئة العاطلين عن العمل إذ بلغ عدد جرائم تلك الفئة (274) جريمة وشكلت نسبة قدرها (62,5%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة فيه وجاءت في المرتبة الثانية فئة الكسبة فقد بلغت عدد جرائم هذه الفئة (106) جريمة وشكلت نسبة قدرها (24,2%) من اجمالي جرائم الاحداث تلتها في المرتبة الثالثة والرابعة فئة الاجراء والموظفين إذ بلغت نسبة كل منهما بالتتابع (11,2%) و(2,1%) من اجمالي الجرائم المسجلة فيها .

3- سجلت فئة العاطلين عن العمل المرتبة الأولى في مركز قضاء الخضر إذ بلغ عدد جرائم تلك الفئة (180) جريمة وشكلت نسبة قدرها (79,3%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في مركز قضاء الخضر تتبعها في المرتبة الثانية فئة الكسبة إذ بلغت عدد جرائم تلك الفئة (35) جريمة بنسبة (15,4%) من اجمالي جرائم الاحداث تلتها في المرتبة الثالثة والرابعة بالتتابع فئة الاجراء والموظفين بنسبة (5,3% وصفر%) لكل واحد منهما .

4- سجلت فئة العاطلين عن العمل المرتبة الأولى هي الأخرى في مركز قضاء الوركاء إذ بلغ عدد جرائم هذه الفئة (88) جريمة كلت مانسبته (60,7%) من الإجمالي تلتها فئة الكسبة إذ بلغت نسبة مساهمة تلك الفئة بنسبة (36,6%) تتبعها فئة الاجراء بنسبة قدرها (2,7%) في حين لم تسجل فئة الموظفين فيها أي نسبة .

5- احتلت فئة العاطلين عن العمل المرتبة الأولى في ارتكاب جرائم الاحداث في الوحدات الإدارية هي الأخرى كل من (نواحي المجد ، الهلال ، النجفي ، الدراجي ، مركز قضاء السلمان وناحيتي بصية والكرامة) تلتها فئة الكسبة في المرتبة الثانية في حين لم تسجل فئتي الاجراء والموظفين أي نسبة في تلك الوحدات الإدارية . ومن خلال ماتقدم تبين أن جرائم الاحداث في محافظة المثنى ترتكب بنسبة كبيرة من قبل فئة العاطلين عن العمل إذ احتلت تلك الفئة المرتبة الأولى في جميع الوحدات

والعلمية والوظائف الإدارية العليا والتي تسجل أدنى معدلات الجريمة نظراً لارتفاع مستوى الدخل فيها، إذ تشير الإحصائيات الجنائية في مصر إلى إن أدنى معدلات الجريمة تم تسجيلها لدى أصحاب المهن العالية ذات المستوى الاقتصادي الجيد وبنسبة بلغت (0,6%) ومقارنتها بالمهن ذات الدخل المنخفض والتي سجلت أعلى معدلات الجريمة بـ (53,8%)⁽¹⁵⁾ . إذ يتضح من بيانات الجدول (7) أن النسبة الأعلى من مرتكي جرائم الاحداث في محافظة المثنى هم من فئة العاطلين عن العمل إذ بلغ عدد جرائم تلك الفئة هي (1294) جريمة وشكلت نسبة قدرها (67,1%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في محافظة المثنى طوال مدة الدراسة ، تلتها في المرتبة الثانية فئة الكسبة إذ بلغ عدد جرائم هذه الفئة (446) جريمة وشكلت نسبة قدرها (23,1%) من اجمالي جرائم الاحداث المرتكبة في منطقة الدراسة تلتها في المرتبة الثالثة فئة الاجير إذ بلغت عدد جرائم تلك الفئة (160) جريمة وشكلت نسبة قدرها (8,3%) من اجمالي جرائم الاحداث أما في المرتبة الأخيرة فقد كانت فئة (موظف) إذ بلغ عدد جرائم تلك الفئة (28) جريمة وشكلت نسبة قدرها (1,5%) من اجمالي جرائم الاحداث ، أما بالنسبة للتباين المكاني للتركيب المهني للأحداث الجانحين بحسب الوحدات الإدارية للمحافظة فقد تبين مايلي الخريطة (8) :

1- سجلت فئة العاطلين عن العمل المرتبة الأولى في مركز قضاء السماوة إذ بلغت جرائم تلك الفئة (592) جريمة وشكلت نسبة قدرها (65,7%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في مركز قضاء السماوة تلتها في المرتبة الثانية فئة الكسبة إذ بلغت جرائم تلك الفئة (198) جريمة وشكلت نسبة قدرها (22,0%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة فيها تلتها في المرتبة الثالثة فئة الاجراء فقد بلغ عدد جرائم تلك الفئة (92) جريمة وشكلت نسبة قدرها (10,2%) من اجمالي جرائم الاحداث في حين جاءت بالمرتبة الرابعة والأخيرة فئة (موظف) فقد بلغت جرائم تلك الفئة (19) جريمة وشكلت نسبة قدرها (2,1%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في مركز قضاء السماوة .

الإدارية المكونة للمحافظة وهذا ما يؤكد حقيقة أن جرائم عن العمل .
الأحداث في محافظة المثنى ترتبط ارتباطاً طردياً بفئة العاطلين

الجدول (7)

توزيع التركيب الاقتصادي للأحداث الجانحين بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى للمدة (2017-2008)

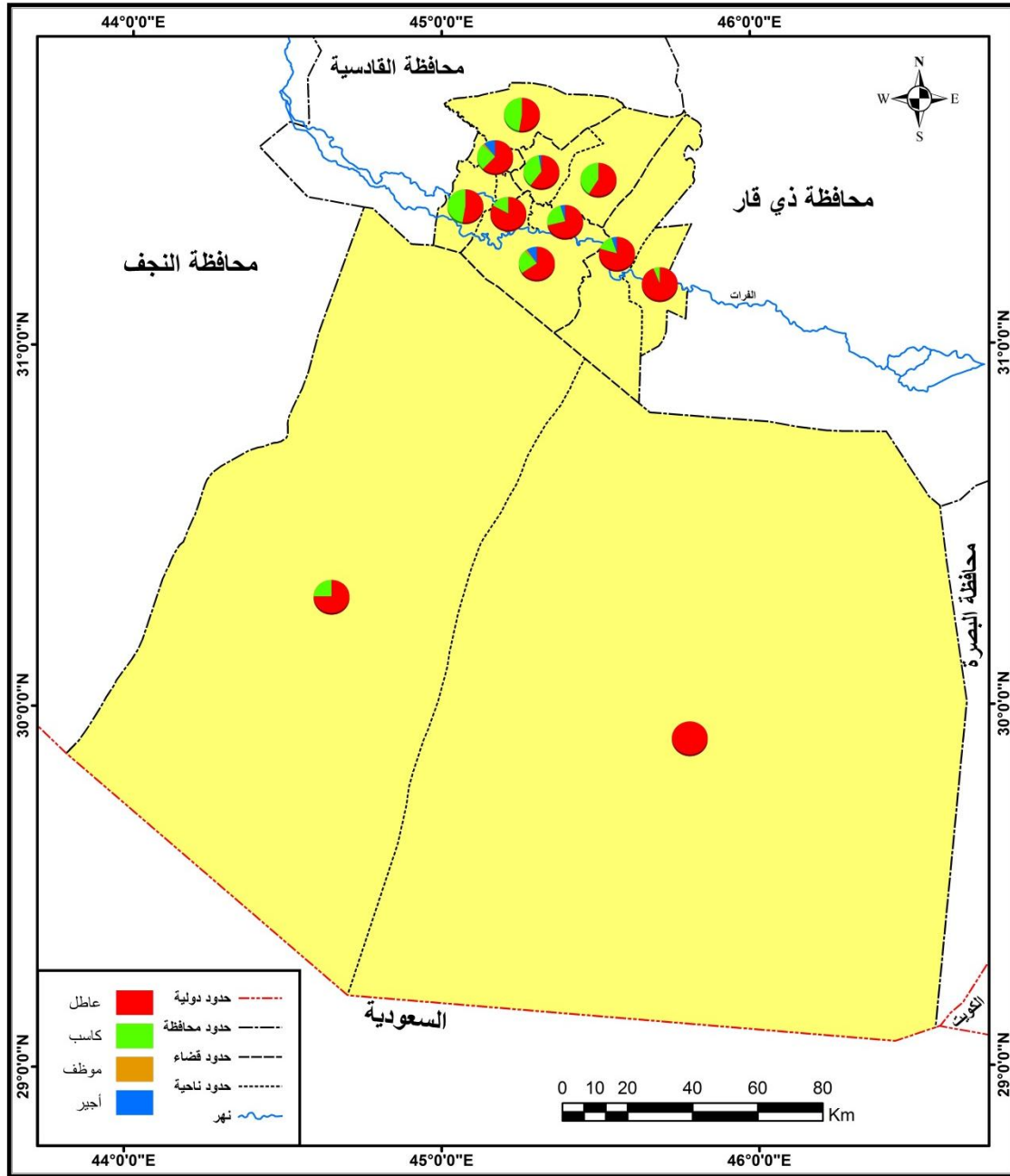
المجموع	التركيب المهني								الوحدات الإدارية
	%	أجير	%	موظف	%	كاسب	%	عاطل	
901	10,2	92	2,1	19	22,0	198	65,7	592	مركز قضاء السماوة
63	4,8	3	0	0	23,8	15	71,4	45	ناحية السوير
438	11,2	49	2,1	9	24,2	106	62,5	274	مركز قضاء الرميثة
23	0	0	0	0	17,4	4	82,6	19	ناحية المجد
17	0	0	0	0	47,1	8	52,9	9	ناحية الهلال
19	0	0	0	0	47,4	9	52,6	10	ناحية النجمي
227	5,3	12	0	0	15,4	35	79,3	180	مركز قضاء الخضر
48	0	0	0	0	6,3	3	93,7	45	ناحية الدراجي
145	2,7	4	0	0	36,6	53	60,7	88	مركز قضاء الوركاء
27	0	0	0	0	40,7	11	59,3	16	ناحية الكرامة
16	0	0	0	0	25	4	75	12	مركز قضاء السلطان
4	0	0	0	0	0	0	100	4	ناحية بصية
1928	160		28		446		1294		مجموع المحافظة
100	8,3		1,5		23,1		67,1		النسبة % للمحافظة

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية العراقية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى والمنشآت ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018

الخريطة (8)

توزيع التركيب الاقتصادي للأحداث الجانحين بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى للمدة (2017-2008)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

اختلفت نتائج تلك الدراسات بين مؤيدة لتأثير العامل الاقتصادي على السلوك الانحرافي وبين عدم تأثيره⁽¹⁶⁾. وفي الواقع أن من اهم العوامل التي لها الأثر الأكبر في جنوح الاحداث هو العامل أو الوضع الاقتصادي للعائلة أو ما يسمى

سابعا : الوضع الاقتصادي لعائلة الحدث الجانح : يعد الوضع الاقتصادي عنصراً هاماً له اثاره في النظم الاجتماعية وقد أجريت دراسات عديدة لمناقشة العلاقة بين الوضع الاقتصادي والسلوك الانحرافي لدى الاحداث وقد

المسجلة في محافظة المثنى طوال مدة الدراسة . أما فيما يخص التباين المكاني للوضع الاقتصادي لأسر الاحداث الجانحين بحسب الوحدات الإدارية فقد تبين مايلى الخريطة (9) :

1- شكلت الاحداث الذين ينحدرون من أسر ذات المستويات الاقتصادية (الضعيف ودون الضعيف) في مركز قضاء السماوة أكثر عدد من جرائم الاحداث حيث شكلوا مانسبته (51,7%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في هذا المركز الحضري وتباينت النسب الأخرى على بقية المستويات الأخرى .

2- بلغت نسبة مساهمة الاحداث الذين ينحدرون من أسر ذات مستوى اقتصادي ضعيف ودون الضعيف في مركز قضاء الرميثة نسبة قدرها (66,2%) من مجموع الجرائم المسجلة فيها . بينما بلغ نسبة جرائم الاحداث الذين ينحدرون من أسر في نفس المستوى في مركز قضاء الخضر نسبة كبير بلغت (78,9%) من جرائم الاحداث وتوزعت النسب الأخرى على بقية المستويات .

3- بلغ نسبة مساهمة الاحداث الذين ينحدرون من أسر ذات مستوى اقتصادي (ضعيف ودون الضعيف مانسبته (88,9%) في ناحية السوير و(60,8%) في ناحية المجد و(47,1%) في ناحية الهلال و(47,4%) في ناحية النجمي و(70,8%) في ناحية الدراجي و(88,9%) في ناحية الكرامة و(100%) لكل من مركز قضاء السلطان وناحية بصية .

ونتيجة لما تقدم يتضح أن الاسر ذات المستويات المنخفضة تنحدر منها أحداث منحرفين بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه أسرة الحدث في محافظة المثنى فضلاً عن ذلك أن الوضع الاقتصادي للأسرة يتناسب عكسياً مع ظاهرة جنوح الاحداث إذ كلما أنخفض الوضع الاقتصادي للأسرة ارتفع عدد الاحداث الجانحين فيها والعكس صحيح وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات التي أشارت بأن هناك علاقة عكسية بين انخفاض مستوى الدخل والوضع الاقتصادي والسلوك الاجرامي لدى الاحداث الجانحين .

ويعرف بالكساد الاقتصادي أو الهبوط الاقتصادي والذي يترتب عليه أنتشار البطالة وبالتالي انتشار الفقر . فإذا لم يكن هناك طريق سليم يستطيع الفرد عن طريقة اكتساب رزقة أو ما يكفي حاجته للمعيشة فأن سوف يبحث عن طريق اخر وهو طريق الاجرام والانحراف حتى يستطيع الحصول على المادة وعندما ننظر الى الجانب الاخر والمعاكس للحالة الأولى وهي ظاهرة الرخاء الاقتصادي فأنها قد تكون أيضاً دافعة لارتكاب الجريمة او يسهل على الانحراف ⁽¹⁷⁾ . إذ تؤدي الظروف الاقتصادية والدخل الضعيف للأسرة دورا كبيرا في الحالة الاجتماعية والنفسية لافرادها ومع أن الظروف الاقتصادية المتدهورة لا تؤدي بالضرورة الى الانحراف الا أن من الممكن ان تتفاعل مع غيرها من العوامل الأخرى في احداث الانحراف ومن الضروري أن يؤخذ بالحسبان الوضع الاقتصادي والاستقرار المادي للأسرة وكفاية الدخل في بث الطمأنينة وتأكيد القيم اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية ⁽¹⁸⁾ . ومن خلال معطيات الجدول (8) يتبين أن الوضع الاقتصادي لأسر الاحداث الجانحين يتباين بين المرتفع والجيد والمتوسط والضعيف ودون الضعيف إذ احتلت المرتبة الأولى من بين تلك المستويات العوائل ذات المستوى الاقتصادي الضعيف إذ شكل هذا المستوى الاقتصادي مانسبته (37,4) من اجمالي جرائم الاحداث في محافظة المثنى يلها في المرتبة الثانية المستوى الاقتصادي (دون الضعيف) لأسرة الحدث الجانح إذ شكل ما نسبته (25,8%) من اجمالي جرائم الاحداث المسجلة في منطقة الدراسة يتبعه الأسر ذات المستوى الاقتصادي (المتوسط) في المرتبة الثالثة حيث شكل هذا المستوى نسبة قدرها (16,2%) من اجمالي الجرائم المسجلة طوال مدة الدراسة تأتي بعدها في المرتبة الرابعة الأسر ذات المستوى الاقتصادي (جيد) حيث شكل هذا المستوى نسبة قدرها (12,6%) وقد جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة الأسر ذات المستوى الاقتصادي (المرتفع) إذ شكل اقل المستويات الاقتصادية تسجيلاً لحجم جرائم الاحداث إذ سجل ما نسبته (0,8%) من مجموع جرائم الاحداث

جدول (8) توزيع الوضع الاقتصادي للعائلة وعلاقته بالسلوك الاجرامي للأحداث في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)

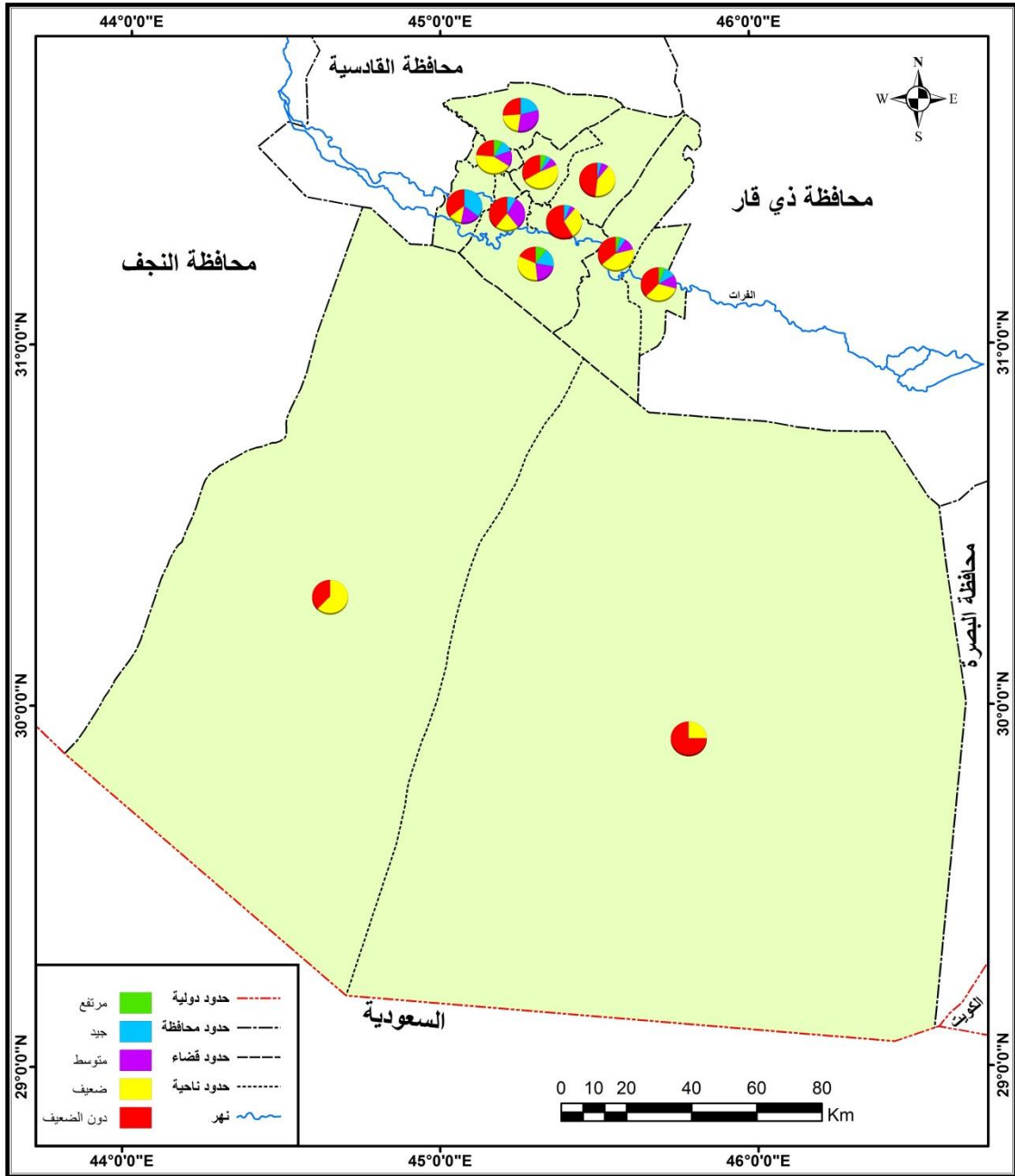
المجموع	الوضع الاقتصادي لعائلة الحدث الجانح										الوحدات الادارية
	%	دون الضعيف	%	ضعيف	%	متوسط	%	جيد	%	مرتفع	
901	18,6	168	33,1	298	20,6	186	16,9	152	10,8	97	م.ق السماوة
63	58,7	37	30,2	19	4,8	3	6,3	4	0	0	ناحية السوير
438	23,5	103	42,7	187	14,4	63	11,2	49	8,2	36	م.ق الرميثة
23	39,1	9	21,7	5	30,4	7	8,7	2	0	0	ناحية المجد
17	35,3	6	11,8	2	17,6	3	35,3	6	0	0	ناحية الهلال
19	26,3	5	21,1	4	31,5	6	21,1	4	0	0	ناحية النجفي
227	35,7	81	43,2	98	11,4	26	5,3	12	4,4	10	م.ق الخضر
48	37,5	18	33,3	16	12,5	6	10,4	5	6,3	3	ناحية الدراجي
145	33,1	48	48,3	70	7,6	11	4,8	7	6,2	9	م.ق الوركاء
27	48,2	13	40,7	11	7,4	2	3,7	1	0	0	ناحية الكرامة
16	37,5	6	62,5	10	0	0	0	0	0	0	م.ق السلمان
4	75	3	25	1	0	0	0	0	0	0	ناحية بصبية
1928	497		721		313		242		155		مج المحافظة
100	25,8		37,4		16,2		12,6		8,0		النسبة %

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية العراقية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى والمنشآت ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018 .

الخريطة (9)

توزيع الوضع الاقتصادي للعائلة وعلاقته بالسلوك الاجرامي للأحداث في محافظة المثنى للمدة من (2008-2017)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

وتربط أعضائها (الاب والام والابناء) علاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والاهداف المشتركة⁽¹⁹⁾ وهناك الكثير من البحوث التي أجريت من قبل العديد من الباحثين

ثامناً : المسؤول عن رعاية الحدث داخل الاسرة :
أن الأسر هي جماعة من الافراد تربطهم روابط ناتجة عن صلات الزواج والدم والتبني وتعيش هذه العائلة في دار واحدة

من مجموع الجرائم في حين جاء في المرتبة الثالثة الاحداث الذين يقعون تحت مسؤولية الاخوة فقد شكلت جرائمهم مانسبته (16,7%) من اجمالي جرائم الاحداث بينما جاء في المرتبة الرابعة الاحداث الذين يقعون تحت مسؤولية الام فقد بلغت جرائمهم (10,4%) وفي المرتبة الخامسة الاحداث المسؤولين هم عن انفسهم وعن عوائلهم وشكلوا نسبة قدرها (8,2%) وفي المرتبة السادسة جاء فئة الاحداث الذين يقعون تحت مسؤولية زوج الام فقد بلغت نسبة جرائمهم (7,7%) في حين جاء في المرتبة السابعة والأخيرة الاحداث الذين يقعون تحت مسؤولية زوجة الاب وشكلت نسبة قدرها (4,7%) من اجمالي جرائم الاحداث . اما على مستوى التباين المكاني لمسؤولية رعاية الاحداث داخل الاسرة وعلاقتها بجنوح الاحداث فقد تباينت هي الأخرى بين الوحدات الإدارية الخريطة (10) وفي مجمل جرائم الاحداث اتضح بأن النسبة الأكبر من هذه الجرائم تكون مسؤولية رعايتهم داخل الاسرة مشتركة بين الام والاب وبالتالي قد يكون الدلال الزائد وعدم محاسبة الأبناء عن وقت الدخول والخروج من والى البيت يساهم بشكل كبير في انحراف الأبناء وممارستهم للسلوك الانحرافي .

ولاسما الولايات المتحدة الامريكية قد أشارت الي إيجاد محرك أساسي للجنوح وهو كيفية المعاملة الوالدية ومن خلالها الاشراف الوالدي مضاف اليه الى نوعية العلاقات بين الوالدية والابناء وقد أشارت تلك الدراسات أن التعلق العاطفي بالوالدين والتواصل بهما لا يؤثران في ظاهرة جنوح الحدث وان الاشراف الوالدي هو العامل الأساسي الذي يشحن بقية العوامل الأخرى في أسرة المراهق⁽²⁰⁾ وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن سوء معاملة الحدث داخل الاسر من قبل المسؤول عن رعايته سواء كان المسؤول عن رعايته الاب أم الام أو الاثنين مجتمعاً أو الاخوة والاخوات وغيرهم له دور كبير في تغير شخصيته الحدث وقيامه بممارسة السلوك الاجرامي وارتكاب جرائم متنوعة . ومن خلال معطيات الجدول (9) يتضح أن الاب والام هم المسؤولين عن رعاية الحدث وقد بلغ عدد جرائم الاحداث الجانحين الذين يقعون تحت مسؤولية الاب والام (672) جريمة من اجمالي جرائم الاحداث الجانحين البالغة عددها (1928) جريمة موزعة على 12 وحدة إدارية مكونة للمحافظة وشكلت مانسبته (34,9%) من جرائم الاحداث في حين جاء بالمرتبة الثانية الاحداث الذين يقعون تحت مسؤولية ورعاية الاب فقد بلغت نسبة جرائمهم (17,4%)

جدول (9)

توزيع المسؤول عن رعاية الحدث وعلاقته بالسلوك الانحرافي لدى الحدث في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)

المجموع	المسؤول عن رعاية الحدث							الوحدات الادارية
	الحدث نفسه	الاخوة	زوج الام	زوجة الاب	الام	الاب	الاب الام	
901	41	148	42	40	66	181	383	م.ق. السماوة
63	3	8	0	5	13	16	18	ن السوير
438	79	102	89	22	43	31	72	م.ق. الرميثة
23	0	5	0	0	5	4	9	ن.المجد
17	0	3	0	0	2	7	5	ن.الهلل
19	0	1	0	0	4	3	11	ن. النجمي

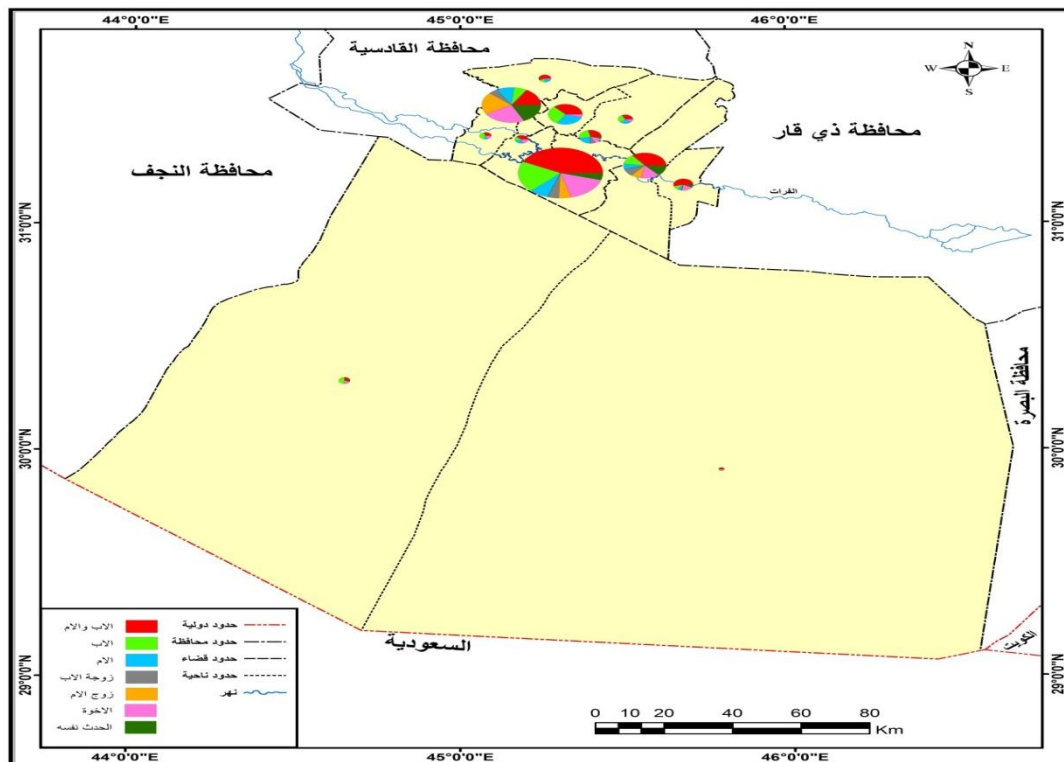
227	31	33	17	22	16	28	80	م.ق. الخضر
48	4	9	0	1	3	5	26	ن. الدراجي
145	0	6	0	0	42	44	53	م.ق. الوركاء
27	0	3	0	0	7	8	9	ن. الكرامة
16	1	3	0	0	0	8	4	م.ق. السلمان
4	0	1	0	0	0	1	2	ن. بضية
1928	159	322	148	90	201	336	672	مج المحافظة
100	8,2	16,7	7,7	4,7	10,4	17,4	34,9	النسبة % للمحافظة

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية العراقية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى والمنشآت ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2018

الخريطة (10)

توزيع المسؤول عن رعاية الحدث وعلاقته بالسلوك الانحرافي لدى الحدث في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

النتائج والمقترحات :

بعد أن تم التعرف على الخصائص الديموغرافية للأحداث الجانحين في محافظة المثنى توصل البحث الى عدد من النتائج أهمها مايلي :

- 1- احتلت مركز قضاء السماوة المرتبة الأولى من بين الوحدات الإدارية في تسجيل جرائم الاحداث أذ بلغ عدد جرائم الاحداث المسجلة فيه طوال مدة الدراسة (901) جريمة وشكلت نسبتها قدرها (46,7%) من اجمالي جرائم الاحداث .
- 2- أثبتت الدراسة أن الاحداث الذين ينحدرون من البيئة الحضرية هم الأكثر تسجلاً للجرائم في المراكز الحضرية الرئيسية في حين أن الاحداث الذين ينحدرون من البيئة الريفية هم الأكثر تسجيلاً للجرائم في البيئة الريفية . أذ توصي الدراسة بالتأكيد على الجهات المعنية بمتابعة أبنائهم وخاصة في المراكز الحضرية الرئيسية ومراقبة مراكز الترفيه مثل المقاهي وغيرها لانها قد تكون السبب في انحراف الحدث .
- 3- تباينت الخصائص النوعية للأحداث الجانحين بحسب الوحدات الإدارية وشكلت نسبة مساهمة الاحداث الذكور (97,6%) في حين أن نسبة مساهمة الاحداث الاناث (2,4%) من اجمالي جرائم الاحداث
- 4- أن أكثر مرتكبي جرائم الاحداث في محافظة المثنى هم من فئة البالغين الذين تتراوح أعمارهم (17- اقل من 18 سنة) وشكلت تلك الفئة العمرية
- 5- أثبتت الدراسة أن المستوى التعليمي للأحداث يتناسب عكسياً مع السلوك الاجرامي لدى الاحداث أذ كلما أنخفض المستوى التعليمي للحدث أرتفع السلوك الاجرامي لديه . أذ تقترح الدراسة بالتأكيد على المؤسسات التربوية والتعليمية بالحفاظ على الطلبة وبذل اقصى جهد في تعليمهم وتحبيبهم للدراسة لان غالبية الاحداث الجانحين قد تركوا المدارس . بسبب ظروف متنوعة خاصة بهم .
- 6- بينت الدراسة أن للوضع الاقتصادي لأسرة الحدث الجانح دور كبير وسلوكه الاجرامي أذ كلما أنخفض

الوضع الاقتصادي لعائلة الحدث يؤدي الى زيادة السلوك الاجرامي لدى الحدث . أذ تقترح الدراسة بتحسين الأوضاع الاقتصادية للعوائل للمساهمة في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة .

7- بينت الدراسة أن غالبية الاحداث الجانحين في محافظة المثنى هم من فئة العاطلين عن العمل أذ شكلت هذه الفئة مانسبته (67,1%) من اجمالي جرائم الاحداث وتوصي الدراسة بإيجاد فرص عمل لهذه الفئة التي يعول عليها بناء مستقبل المجتمع .

8- مستقبل المجتمع .

هوامش ومصادر البحث :

- (1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010-2011، جدول 1/1، ص6.
- (2) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق إطارها الطبيعي - نشاطها الاقتصادي - جانبها البشري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009، ص 7.
- (3) علي صاحب طالب الموسوي ، الخصائص الجغرافية في محافظات الفرات الأوسط وعلاقتها المكانية في التخصص الزراعي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(44)، 2000، ص 70.
- (4) عبدالرحمن محمد العيسوي ، دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف ، دار الراتب الجامعية ، ط1 ، بيروت ، 2001 ، ص99.

Abstract

The demographic structures of the perpetrators have a significant role in determining the demographic characteristics of the criminals, such as qualitative and quantitative characteristics.

In addition, it is possible to identify the social characteristics, economic, educational levels, and environmental structures of the perpetrators, in which the characteristics of the perpetrators are distinguished and distinguish them from other Scientists call them objects.